الفصل الأول
ظاهـــرة العولمـــة

تعريـــف :

العولمة هي العملية التى من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها فى كل أوجه حياتها ، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتقانياً وبيئياً .

متعديات الجنسية قوة دفع للعولمة :

إن الزيادة غير المسبوقة فى انسياب المعلومات والنقود والبضائع تمثل قوة دفع كبيرة للعولمة، وهى تحدث من خلال الشركات متعدية الجنسية Transnationals ، والتى تعتمد عادة على قوة عمل أرخص من منطقة ما ، ومواد رخيصة من منطقة أخرى ، ثم أسواق فى منطقة ثالثة ، وإمداد مالى من منطقة رابعة .

إدارة توترات العولمة :

لأن فى العولمة كاسبين وخاسرين ، فإن هناك حاجة لإدارة التوترات التى يمكن أن تنتج عنها أو تصاحبها ، وهى توترات من نوع جديد تدفع بعدم نفع النماذج القديمة لإدارة العالم .

أمثلة لأحداث من نوع جديد تنشأ عن (أو تصاحب) العولمة :

إذا كان من مؤشرات العولمة زيادة التجارة العالمية من ٣٠٨ بليون دولار عام ١٩٥٠ إلى ٣,٨ تريليون دولار عام ١٩٩٣ ، وكذلك زيادة الإقراض (عبر الحدود) من ٣٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٧,٥ تريليون دولار عام ١٩٩١ (أى أكثر من عشرين ضعفاً) ، فإن هناك نوعاً آخر من الأحداث غير التقليدية تصاحب العولمة (أو تنشأ عنها) ، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

(١) حصول دولة على ربح مالى مباشر من خلال شن حرب على دولة أخرى :

تمويل حرب الخليج (٩٠-١٩٩١) بواسطة أجانب (خاصة السعودية وألمانيا واليابان) ، وقدرة الولايات المتحدة على تحقيق ربح من هذه الحرب يقدر بـ ١٤ بليون دولار ، وذلك حيث إنه طبقاً لتقديرات البنتاجون فإن الحرب تكلفت ٣٨ بليون دولار ، بينما وصلت المساهمات الأجنبية إلى ٥٢ بليون دولار .

(٢) هزيمة بوش ونجاح كلينتون فى انتخابات الرئاسة كأثر من آثار العولمة :

بينما كان على البنك المركزى الألمانى German Bundesbank رفع الفائدة من أجل مكافحة التضخم ، وكذلك من أجل تمويل تكلفة إعادة الاتحاد مع ألمانيا الشرقية ، فإن أثر رفع الفائدة هذا قد تعدى الحدود الألمانية إلى دول أوربية أخرى ،

بل وقد امتد عبر المحيط الأطلنطى . ففى الولايات المتحدة كانت إدارة بوش تريد الحفاظ على سعر فائدة منخفض ، وذلك بغرض إنهاء حالة الركود فى البلاد قبل يوم الانتخابات فى نوفمبر ، إلا أن مجلس الاحتياطى الفيدرالى لم يتمكن من الاستجابة لطلب الرئاسة الأمريكية ، إذ كان عليه أن يرفع سعر الفائدة ليحافظ على الأموال من الهروب إلى ألمانيا . وبالفعل رفع بنك الاحتياطى الفيدرالى Federal Reserve Bank سعر الفائدة، وخذلت إدارة بوش ... و ... ونجح بيل كلينتون .

(٣) هروب بلايين الدولارات خارج حدود الدولة فى خلال ساعات نتيجة تغير فى أسعار الصرف ، وقد حدث ذلك بالفعل فى المكسيك (ديسمبر ١٩٩٤) .

الاستثمار الأجنبى المباشر - التوجهات والانعكاسات :

بينما يمكن اعتبار «التجارة والاستثمار الدولى» محفزاً رئيسياً للعولمة ، فإنه من الضرورة الإنتباه إلى حجم وأبعاد الدور الذى تلعبه الشركات العالمية أو العولمة Global Corporations فى هذا الخصوص حيث إن هذه الشركات تولّد وتنشر الاستثمار الأجنبى المباشر Foreign direct Investment .

هذا ، ويوجد ٣٥,٠٠٠ مؤسسة من نوع عابرات الجنسية لها ١٧٠,٠٠٠ فرع ينتسب إليها ، وتتركز القوة الخاصة بالشركات عابرات الجنسية (أو متعدية الجنسية Transnationals) فى ٣٠٠ مؤسسة فى القمة ، والتى تشكل ٢٥ ٪ من الأصول الإنتاجية فى العالم . هذا بينما تملك المؤسسات المائة فى القمة ٣,١ تريليون دولار من الأصول العالمية ، وتقوم بحوالى ٥٠ ٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر (الاستثمار عابر الحدود) . وفى إطار هذه الإشارات عن تركيزات الأصول الإنتاجية والاستثمار الأجنبى المباشر فى المستويات المختلفة للشركات متعدية الجنسية ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن أقل قليلاً من نصف الـ ٣٥,٠٠٠ مؤسسة عابرة الجنسية يأتى من ٤ بلدان، هى الولايات المتحدة – اليابان – ألمانيا – سويسرا .

إن التضاريس المذكورة بإيجاز عن الشركة نفسها متعدية الجنسية ودرجات تمركزها (جغرافياً) وكذلك تمركز الأصول العالمية للإنتاج فيها تنعكس من حيث التجارة والاستثمار الدولى فى بعض المظاهر – والتى منها ما يلى :

* تنامى ما يسمى بالتجارة البينية داخل الشركة نفسها intra-firm trade فمثلاً فورد أوروبا تبيع لفورد الولايات المتحدة ٤٠ ٪ من حجم مبيعاتها للولايات المتحدة .

* قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر من بلدان صناعية كبرى وتوجهه أيضاً – فى الأغلب – إلى بلدان صناعية كبرى .

* ابتعاد الاستثمار الأجنبى المباشر عن الصناعات كثيفة العمالة ، وتوجهه إلى الصناعات كثيفة رأس المال Capital intensive industries مع جذب الصناعات كثيفة التكنولوچيا لجزء متزايد من هذا الاستثمار .

* اعتبار الاستثمار الأجنبى المباشر مطلباً سابقاً لتدعيم التصدير ، خاصة للمنتجات والخدمات المتعمقة تكنولوچيا ؛ ففى اليابان ساهم انخفاض الاستثمار الأمريكى – نسبياً – فى انخفاض تغلغل التصديرات الأمريكية لليابان ، وعموماً تبين أن الاتصال بين المستهلكين والمنتجات والخدمات الأجنبية يمكن وجوده فقط من خلال فرع لشركة أجنبية(*) .

* فقد قدر من الرقابة والسيادة فى وجود ملكية أجنبية للأصول الوطنية فى الدول النامية . (هنا يرى المؤلف أن لاغبار على ذلك طالما أن المؤسسات الأجنبية ستدفع الديون ، وتولد استثماراً ووظائف ، وتؤمن مستوى المعيشة الذى تتوقعه الجماهير ، وبالتالى على الحكومات ليس فقط أن تقبل متعديات الجنسية ، ولكن أيضاً أن تكسب ودهم) .

في الاستثمار الاجنبي اليابان تفعل العكس

إن الموقف اليابانى من الاستثمار الأجنبى المباشر كان عالى الانتقائية ، فقد أخذت اليابان فقط ما تحتاجه وما ترغب فيه ورفضت ما عدا ذلك . وإذا كانت كندا والمكسيك قد رحبتا بالاستثمار الأجنبى والدين الأجنبى فى إطار اتفاقية نافتا North America Free Trade Agreement ، والتى تحقق التخلص من حواجز التجارة بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة ، فإن اليابان قد فعلت العكس تقريباً . وفى مواجهة الاستثمار الأجنبى المباشر (أو كبديل عنه) ، تضمنت الاستيراتيچية اليابانية ما يلى :

- معدلات عالية من الادخار والاستثمار .
- تخصيص الموارد للقطاعات راقية التكنولوچيا والتى من شأنها تحقيق عائدات عالية.
- تعليم درجة أولى (وكذلك تدريب درجة أولى) .
- سياسات حكومية وأسواق رأسمالية من شأنها تشجيع المصانع (اليابانية) على أن تفكر من منظور طويل المدى بدرجة أكبر من التفكير قصير المدى To think long-term rather than short-term .

(*) ربما ينطبق ذلك بوجه عام على الدول الصناعية ، أما فى الدول النامية فإن التصدير إليها يعتمد بشكل متزايد على الوكلاء (عارض الكتاب) .

obeikandl.com

ومن الجدير بالإشارة هنا أن لليابان نسقاً وطنياً خاصاً (يتكون من : النظام المؤسسى للشركات – السياسات الحكومية – البنى السياسية) يسمح بتطبيق السياسات الوطنية اليابانية والموجهة استراتيجياً من المنظور الاقتصادى إلى أمرين رئيسيين ، وهما : تقوية المنتجين (وليس تشجيع المستهلكين) ، وكسب نصيب فى الاقتصاد العالمى (من خلال التصدير) .

التقارب والتعارض : حقائق عولمية

تدفع العولمة إلى الإلتقاء والتقارب بخصوص (دخول) القضايا والممارسات الخاصة بالتنافسية مثل التعليم والتدريب وإدارة الموارد البشرية والابتكار التكنولوچى والإنتاجية ... إلخ ، وفى إطار عمليات التقارب تنشأ تعارضات . إن هذه التعارضات تنتج عن أمور مثل : القضاء على وسائل قديمة تتضمن الرعاية والدعم – التوترات بين المدافعين عن البيئة من ناحية والاقتصاديين والمتخصصين فى التجارة من ناحية أخرى – الفجوات بين الأغنياء والفقراء – انعكاسات الهجرة وتباين (أو صراع) الثقافات . وفيما يلى بعض الضوء على التقارب والتعارض فى عدد من القضايا :

(١) التكنولوچيا :

يمكن القول أن القانون الأعلى لـ «جمهورية التكنولوچيا» هو التقارب ، أى اتجاه كل شىء ليصبح مماثلاً أكثر وأكثر لكل شىء آخر . لقد ساعدت وسائل كثيرة على ذلك ، مثل الأنظمة العالمية للمعلومات Global Information Systems) والتليفزيون والفاكسات والإنترنيت ... إلخ . ومن المفيد هنا أن نقارن الوضع الآن بالوضع عام ١٨٦٦ حيث كان من الممكن إرسال تلغراف عبر البحار ، ولكن لم يكن من الممكن إرسال فاكس لـ «صورة» . وإذا كنا نعرف الآن أن الانتقال اللحظى للمعلومة من خلال الأقمار الصناعية يساعد و «يشحم» التجارة العالمية ، ، فإنه يمكن القول أن الأقمار الصناعية التى يصعب التشويش عليها Satellite Freed From Jamming قد ساعدت بمجرد استخدامها فى جعل إرسالات راديو أوروبا الحرة «تكسر» الاتحاد السوفيتى ، وتجعله «يتقارب» مع العالم .

(٢) التعليم

مع تعقد التكنولوچيا وارتفاع درجة الحاجة والضرورة بشأنها ، يصبح التعليم المؤثر الدقيق الصارم ضرورياً لإدارتها . وبينما يمثل ذلك التقاءً وتقارباً بين التعليم والتكنولوچيا ، وإلتقاءً وتقارباً من أجل تعليم متقدم ، نجد أن ذلك يتعارض مع مصالح للمتعلمين فى دول متقدمة ، فلقد تم تحويل آلاف الوظائف فى تصميم البرامج من الولايات المتحدة إلى الهند والبنجلاديش ؛ حيث يوجد متعلمون على مستوى عال ويعملون بأجر أقل من أقرانهم فى أمريكا .

(٣) إدارة الموارد البشرية

فى عام ١٩٧٠ بدأ الشعور بضعف فى إدارة الشركات الأمريكية بالمقارنة مع مثيلاتها فى اليابان وألمانيا ودول إسكندنافيا ، وقد نتج عن ذلك هبوط فى الجودة وزيادة فى التكلفة واغتراب للعمالة وإضعاف للحافز والإنتاجية والكفاءة ؛ مما أدى إلى

فقد الشركات الأمريكية لجزء من السوق لصالح منافسين أجانب . وكان السبب الرئيسى لهذا التدهور هو تضاد وتضارب (تعارض) بين أهداف الإدارة (من حيث تعظيم العائدات لأصحاب الأسهم) وبين أهداف اتحادات العمال فى تحقيق أعلى عائد ممكن لهم ، وعليه كان من الضرورى أن تبدأ الشركات الأمريكية الاقتراب من سياسات أخرى فى إدارة الموارد البشرية ، وحدث التقاء بالفعل وتقارب مع سياسات أخرى للإدارة (فى اليابان وغيرها) بحيث بدأ يحدث تغيير فى رسالة الشركات . من ذلك – على سبيل المثال – رسالة شركة New United Motors Manufacturi-ngm Inc, (NUMMI) ، والتى أصبحت كالتالى : «من خلال عمل الفريق يتم بناء وسائل نقل لها أعلى جودة وبأقل سعر ممكن ، وذلك لمصلحة وفائدة عملائنا وأعضاء الفريق والمجتمع وحاملى الأسهم» . وهى رسالة من نوع جديد فى المجتمع الأمريكى حيث كان الاهتمام الأساسى موجهاً لحاملى الأسهم .

(٤) الوصل بين الحكومة والبيزنس

تختلف العلاقة بين الشركات والحكومة فى الثقافة الأمريكية عنها فى الثقافة اليابانية وثقافات أخرى ، فبينما يرى الأمريكان أن الشركات تنافس بعضها البعض فى أسواق مفتوحة ، وأن على الحكومة أن تتنحى جانباً (خلف خطوط جانبية) ، نجد اليابانيين يرون العالم بطريقة مختلفة ، جعلتهم يقيمون تجمعات من الشركات التى تتعاون مع بعضها البعض ، ومع الحكومة (كونسورتيا Consortias) مما ساعد اليابان على تحقيق الريادة فى مجالات التقنيات الراقية (مثل أشباه الموصلات – الحواسب – الاتصال عن بعد ... إلخ) ، وهكذا ، كان على الولايات المتحدة أن «تقترب» من «التقارب» اليابانى بين الشركات وبعضها البعض والحكومة ، مما أدى بالفعل إلى نشأة سيماتيك Sematech ككونسورتيوم (تجمع) من ١٤ شركة أمريكية لتعاود الولايات المتحدة الحصول على الريادة فى أشباه الموصلات ، وهى ريادة فُقدت منها فى أوائل الثمانينات .

(٥) المصلحة العالمية فى مقابل المصلحة المحلية :

مثال ١ : رغم حصول فيلبس الهولندية بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ على نصيب الأسد (مبلغ ١,٥ بليون دولار) من دعم حكومى هولندى ؛ حيث ظنت الحكومة أن الشركة ستستخدم الدعم فى تطوير أعمالها فى هولندا ، وفى توفير وظائف طيبة بأجور عالية للهولنديين ؛ إلا أن الشركة توجهت إلى دعم وتطوير التزاماتها الأجنبية فى الولايات المتحدة وآسيا وأماكن أخرى ؛ حتى تحافظ على تنافسها على المستوى العالمى .

مثال ٢ : بينما من المفترض أن تعود الحوافز الضريبية الخاصة بتنشيط البحث والتطوير فى أمريكا بالنفع على المواطن الأمريكى دافع الضرائب ، فإن مدخرات هذه الشركات تصرف خارج الولايات المتحدة ولا يستفيد من الأمريكيين غير حاملى الأسهم والسندات ، وليس موظفى الشركات أو المجتمع فى عمومه .

(٦) حسنات وسيئات الاستثمار الأجنبى المباشر

فيما يلى من أمثلة تظهر سلوكيات حكومية تتعارض مع العولمة ، ويتضح منها كيف ترى حكومات متقدمة حسنات وسيئات الاستثمار الأجنبى المباشر .

مثال ١ : وضعت السوق الأوروبية كوتات quotas (أنصبة محددة) بخصوص السيارات اليابانية التى يجرى تركيبها فى شركات موجودة فى أوروبا ومملوكة لليابان .

مثال ٢ : قامت الولايات المتحدة من خلال لجنة حكومية خاصة بالاستثمار الأجنبى Committee for Foreign Investment in US (CFIUS) بفرض بعض القيود المماثلة لتلك فى المثال السابق ، وذلك باسم الدفاع القومى National defence .

مثال ٣ : فى تقرير صادر عن المكتب الحكومى للتقييم التكنولوجى Technology Assessment فى الولايات المتحدة صدر المقترح التالى :

- «أن تقوم متعددات الجنسية بعمل البيزنس هنا فى أمريكا ، وأن تتفاعل مع الشركات المحلية بطرق من شأنها توليد الثروة والوظائف النوعية والحفاظ عليهما داخل الحدود» .

كما صدر عن التقرير نفسه الملحوظة التالية :

- «بعض متعددات الجنسية وخاصة اليابانية اتجهت إلى الحفاظ على البحوث والتطوير الخاصة بإضافة قيمة عالية ، وكذلك الآليات والمهام الإنتاجية عالية المستوى لتكون داخل الوطن» .

(٧) التضاد الثقافى

تسبب التطور التكنولوجى فى زعزعة الانضباط الثقافى . يحدث ذلك من خلال تأثير منتجات صناعة التسلية على الثقافة فى كل مكان من العالم من خلال تزايد التقاء صناعة التسلية مع (وحول) رغبات المستهلكين ؛ مما يزعج أصحاب القيم التقليدية . والجدير بالذكر هنا أن صناعة التسلية فى الولايات المتحدة تعد ثانى صناعة تصديرية بعد صناعة الفضاء ؛ مما يجعل نشر الثقافة (فى إطار التسلية) ميزة تنافسية أمريكية .

ومن خلال كل التقاربات التى تحدث مع العولمة ، ورغم كل التعارضات فإنه يمكن القول أن العولمة تؤدى – فى آن واحد – إلى أمرين مهمين وهما تسريع «نقل الابتكار» وتسريع «للتكامل» . ذلك بينما يؤدى التكامل – مرة ثانية – إلى مزيد من التقارب ، والذى يسرع من «نقل الابتكار» ومن عمليات «التكامل» ، ... وهكذا . وبالتالى تؤدى العولمة إلى مزيد من العولمة مما يهزم الحمائية ، ويدفع نحو

عمومية كوكبية global commonality تقضى على (أو تقلل من) التفضيلات الثقافية الوطنية ، وكذلك المعايير والتذوقات المحلية .

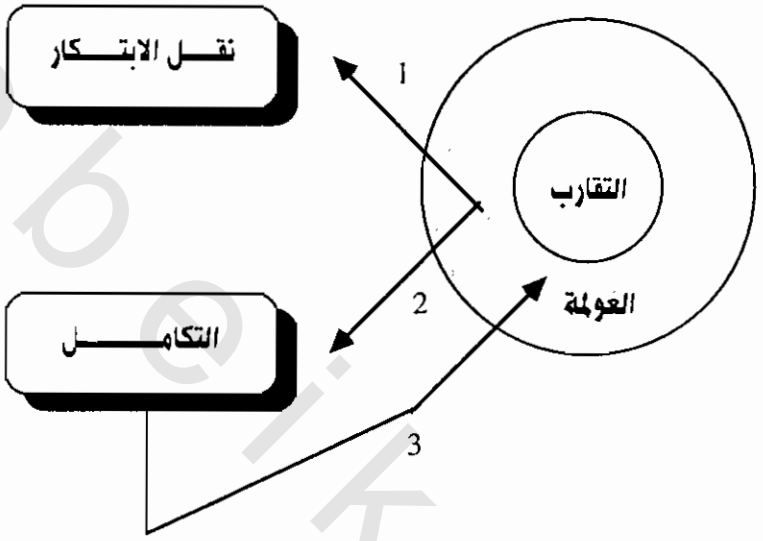

وختاماً لهذا الجزء بخصوص التقاربات والتعارضات فى إطار العولمة ، يمكن القول أن الإحساس بأهمية البيئة هو أعظم «نبض» للعولمة ، وفى هذا الإطار فإن من أهم التباينات بخصوص البيئة ، هو ذلك الحادث بين دول الشمال ودول الجنوب ، فمجموعة الدول السبع الكبار تنتج ٤٥ ٪ من غازات الصوبات فى العالم ، كما أن الدول الصناعية تستهلك ٧٠ ٪ من المصادر الطبيعية ، ذلك رغم أن تعدادات سكانها تبلغ فقط ٢٥ ٪ من جملة سكان العالم . إن البعض يرى أنه يجب مطالبة الشمال الغنى بإجراء الإصلاحات اللازمة نتيجة الهدم الذى سببه للجنوب الفقير .

(٨) مشكلات عولمية : فجوة الثورة والمجاعة والمهاجرون وصراع الحضارات

لقد تضاعفت الفجوة بين أغنى وأفقر ٢٠ ٪ من سكان العالم على مدى الثلاثين عاماً السابقة ، كما ازدادت مجاعة العالم الثالث ، والتى حدثت كنتيجة لسببين رئيسيين : السبب الأول هو انسياب الأموال من العالم الفقير إلى العالم الغنى على مدى الثمانينيات ، وذلك من خلال خدمات القروض .

والسبب الثانى هو الحجب المتزايد فى أسواق الأغنياء تجاه منتجات الفقراء ، ذلك بينما يترنم الأغنياء بشعارات حرية التجارة . إن الأمم المتحدة تقدر بأن ٢٠ من الدول الـ ٢٤ الصناعية المكونة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، قد زادت حمائياتها عام ١٩٩١ عنه عشر سنوات سابقة ، وأما عن الدول الأربعة التى لم تزداد حمائياً (وهى اليابان وأستراليا ونيوزيلاندا وتركيا) فقد كانوا هم الأكثر حمائياً عام ١٩٨٠ .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن أعضاء الجات GATT فى نهاية عام ١٩٩٠ ، كانوا قد وضعوا ٢٨٤ ترتيباً ؛ بغرض عرقلة بيع المنتجات الرخيصة من البلدان النامية (وهى إجراءات تم التخلص من بعضها بواسطة منظمة التجارة العالمية التى أسست عام ١٩٩٥) .

وكنتيجة لفجوة الثروة والمجاعة ، كانت الهجرة والتى قدر حجمها عام ١٩٩٣ بمائة مليون مهاجر ، وهو فى ازدياد مستمر . ولأن تدفق الناس عبر الحدود ليس بنفس حرية تدفق الأموال والسلع نفسها ، فمن الجدير بالذكر هنا أن حجم النقود التى أرسلها المهاجرون إلى بلادهم قد بلغ عام ١٩٨٩ قدر ٦٦ بليون دولار ، وهو رقم يعتبر الثانى (من حيث القيمة) بعد مبيعات النفط الخام . إن حجم النقود المذكور يبلغ ٨,٥ ٪ من القيمة الكلية للتجارة العالمية فى الخدمات .

وبالإضافة إلى التناقضات المتصاعدة مع العولمة من فجوة الثروة ، إلى المجاعة ، إلى الهجرة والمهاجرين يأتى التناقض المشهور المتوقع بواسطة صمويل هونتيجتون . إنه صراع الحضارات كما يسميه هونتينجتون ، وهو يعتقد بوجود ٨ حضارات (الحضارات الغربية واليابانية والهندوسية والكونفوشيوسية والإسلامية والسلافيكية وتلك الخاصة بأمريكا اللاتينية وأمريكا) ووجود سبعة أسباب لنشوء صراعات بين هذه الحضارات ، وهذه الأسباب هى :

١ – وجود اختلافات حقيقية وأساسية حول موضوعات محددة (مثل : الآلة والإنسان – الفرد والمجتمع – المواطن والدولة – الحقوق والواجبات – الأزواج والزوجات – الليبرالية والسلطة ... إلخ) .

٢ – إزدياد التفاعل بين هذه الحضارات بفعل العولمة ، والتى تجعل العالم أصغر .

٣ – الحداثة (أو التحديث modernization والتى تضعف الإحساسات التقليدية بالهوية ؛ مما يجعل الأصوليون الدينيون يتحركون لملء الفجوة الخاصة بالهوية .

٤ – تضاؤل قبول تَسيُّد الولايات المتحدة والغرب .

٥ – صعوبة الجمع بين الخواص الثقافية حيث بينما يمكن أن يكون الفرد نصف فرنسى – نصف عربى ، فإنه من الصعب أن يكون نصف كاثوليكى – نصف مسلم .

وبين التقارب والصراع فإن مسيرة العالم يمكن أن تتجه إلى أحد خيارين .

الخيار الأول هو أن يتولى الأقوى – أيًا كان – اتخاذ القرار سواء بقدر من الحكمة أو ببعض الهمجية ، وهذا يعنى أن يصير العالم توليفة من لا شرعية متزايدة وصراعات متعمقة . وأما الخيار أو البديل الثانى فهو ما يسميه فريد بيرجستون (مدير معهد الاقتصاديات الدولية) القيادة الجماعية للعالم collective leadership ، وذلك من خلال العمل من أجل التوصل إلى اتفاق ، يتم الانتماء إليه من جميع شعوب العالم .

وهكذا يتضح أن تحدى العولمة يؤدى إلى انبعاث فكرة «القيادة الجماعية وبناء مؤسسات جديدة لإدارة القلاقل العالمية » .

obeikandl.com